قتل قابيل لأخيه هابيل قد شكل أول جريمة عرفتها البشرية، وكانت بمثابة نذير من اجل التعاون لمواجهة الأخطار بشكل جماعي والذي تطور عبر الزمن ليتوصل في المرحلة البدائية إلى تحريم الأفعال الضارة بالجماعة.

وقد حاول فلاسفة الفكر الإغريقي تفسير ظاهرة الجريمة، حيث يرى أفلاطون أن الفرد يُدفع إلى ارتكاب الجريمة رغما عنه واعتبر المجرم كالمريض يجب علاجه إن كان ذلك ممكناً أو التخلص منه إذا كان علاجه مستحيلاً، في حين ردها ابقراط إلى خلل في الجانب العقلي للفرد ناتج عن عيوب خلقية وعقلية لدى الجاني وانه عن طريق هذه العيوب يمكن معرفة طباعه وسلوكه، وأيد أرسطو هذا الرأي وربط الجريمة بالكواكب التي تبعا لها يكون الإنسان طيباً أو خبيثاً[١].

مفهوم الجريمة عريض جدا ومتعدد وإن كان أول ما نسمع كلمة الجريمة نميل إلى التفكير بالجرائم التقليدية، والضحايا التقليدية مثل ضحايا السرقات والقتل والاغتصاب..الخ، من الجرائم التي أطلق عليها بعض العلماء الجرائم الطبيعية أي التي توجد في كل مجتمع وفي كل زمان ومكان، إلا أن أفق الجريمة والمجرمين والضحايا قد اتسع كثيرا بتعقد المجتمع البشري فهي أصبحت أكثر خطورة وتعقيدا وأكثر عقلانية أي نشاطا محسوباً ومقصوداً أكثر منها مصادفة ونزوة، ومن هذا تعددت تعاريف الجريمة بتعددها[٢].

## تعريف الجريمة

### ١. التعريف القانوني:

يكاد يجمع كل رجال القانون على اعتبار أن الجريمة هي كل فعل أو امتناع عن سلوك أو فعل يجرمه المشرع وينص له القانون، يمثل قاعدة جزائية تطبق على الخارجين عنها.

يشترط في الجريمة بهذا المنظور أركان ثلاثة أساسية من أهمها: الركن المادي الذي يشير إلى أن الفعل أو الامتناع له وجوده المادي المحسوس، فالأفكار مثلا لا تعتبر في القانون الجنائي جريمة، كذلك ركن الأهلية القانونية للفاعل، أي أن يكون من أهل المسؤولية القانونية، ثم الركن الشرعي أو القانوني الذي وفقا له يتم تحديد أي الأفعال جريمة[٣].

### ٢. التعريف الاجتماعي:

ينطلق الاجتماعيون من الانتقادات التي قدمت للتعريف القانوني والتي أبرزها: إنكار هذا التعريف للأبعاد الاجتماعية للجريمة، وهم يعتبرون الجريمة ظاهرة اجتماعية، وان التجريم ليس حكرا على المشرع (القانوني) بقدر ما هو مستمد من الواقع الاجتماعي بما يحويه من قيم ومعايير اجتماعية.

---

(١)علي عبد القادر الفهوجي، علم الاجرام وعلم العقاب، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٥، ص٢٧.

(٢)سامية حسن الساعاتي، الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٣، الطبعة الأولى، ص٩٢.

(٣) المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، أبحاث الندوة العلمية الثانية، الخطة الأمنية الوقائية العربية الأولى، الفقر والجريمة، ١٩٨٦، ص ١٣.

وعلى هذا الأساس اختلفت مدارس علم الاجتماع وكذلك علماؤه في تعريف الجريمة، وقد أدى هذا الاختلاف إلى ظهور عدد من التعاريف ذات الاتجاه الاجتماعي، ومن أشهرها تعريف (سالن Sallin) حيث يقول: الجريمة هي انتهاك للمعايير الاجتماعية، وتأتي شهرة هذا التعريف من كونه جمع كثيرا من الاعتبارات الاجتماعية في عبارة قصيرة، فالعادات والتقاليد والأعراف والقانون كلها معايير اجتماعية، ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى هذا التعريف إن المعايير الاجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر.

والجريمة هي كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة وما هو عدل في نظرها. أو هي انتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه، أو هي انتهاك وخرق للقواعد والمعايير الأخلاقية للجماعة، وهو تعريف تبناه الأخصائيون الانثروبولوجيون في تعريفهم للجريمة في المجتمعات البدائية التي لا يوجد بها قانون مكتوب(١).

**٣. التعريف الأخلاقي:**

من العلماء الذين قدموا تعريفا للسلوك الإجرامي أولئك الذين نظروا إليها على انه: كل سلوك يتضمن تضاد او تعارض واضح من الناموس الطبيعي للأخلاق، ولقد اختلف هذا الفريق فيما بينهم فيما يخص عدد ونوع تلك القواعد الأخلاقية التي إذ ما خرقت بات السلوك في حكم الجريمة، فمنهم من قال أن بعض القواعد الأخلاقية السائدة في المجتمع هي المعيار الأساسي للفصل في مدى تجريم السلوك، في حين أكد البعض الأخر أن أي قاعدة من القواعد الأخلاقية لها أن تحدد إذا ما كان السلوك إجراميا أو اجتماعيا(٢).

**٤. التعريف الديني:**

بعد أن عجزت التعريفات السابقة كل منها على حدى في بلوغ تعريف واضح للسلوك الإجرامي، ذهب بعض الاجتماعيين مذهبا دينيا في تعريف السلوك الإجرامي، مؤكدين أن هذا الضرب من السلوك يعتبر رذيلة أو فعلا يخالف قيما دينية، أو هو امتناع عن إبداء فعل يطالب الدين الأفراد بإبدائه!، فيصبح السلوك الإجرامي يشير إلى "محذورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزيز، وهي امتناع عن أمر من أوامر الله، وتقرر على مبديه عقوبة دنيوية محددة(٣).

**٥. التعريف النفسي:**

الجريمة هي إشباع لغريزة إنسانية بطريقه شاذة لا يقوم به الفرد العادي في إرضاء الغريزة نفسها وهذا الشذوذ في الإشباع يصاحبه علة أو أكثر في الصحة النفسية و صادف وقت ارتكاب الجريمة انهيار في القيم والغرائز السامية، أو الجريمة هي نتاج للصراع بين غريزة الذات أي نزعة التفوق والشعور الاجتماعي(٤).

---

(١) اميل دور كهايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦١، ص ١١٩ – ١٢٣.

(٢) احمد محمد خليفة، أصول علم الإجرام الاجتماعي، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والنشر الثانية، ١٩٥٥ ، ص٣٠.

(٣) حازم جمعة، أثر تطبيق الشريعة الإسلامية على الحد في الجريمة، المجلة الحياتية القومية، المجلد التاسع، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧٩، ص١٢٢.

(٤) سيمون فرويد، خمسة دروس في التحليل النفسي، ترجمة جورج طرابيش، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٩، ص ٦٦.

**٦. التعريف التكاملي:**

من التعريفات السابقة انقسم العلماء إلى فريقين، الأول يؤكد على التعريف القانوني للجريمة، منفذين الانتقادات التي حكمت على المحاولات العلمية الأخذة من المدخل القانوني لدراسة الجريمة بأنها دراسات غير علمية.

أما الفريق الثاني فهم جملة العلماء الذين حاولوا التوليف أو الجمع بين التعريفين القانوني والاجتماعي، ليصبح السلوك الإجرامي عبارة عن كل فعل ذا بعد مادي بوعي عن القواعد القانونية الجنائية المعمول بها في المجتمع، وبهذا الخروج مساس بالمجتمع في أمنه وسلامة أفراده ومؤسساته وقيميه وأخلاقه.

ومن هذا المنطلق تعرف الجريمة على أنها "كل فعل يعاقب عليه القانون وينتهك القيم والمعايير الاجتماعية السائدة انتهاكا صارما يتجاوز حدود التسامح الممكنة[١].

## العوامل المؤثرة على الجريمة

ما العوامل التي تؤثر على الجريمة؟ لقد أثار هذا السؤال الكثير من الدراسات الموضوعة لتحديد العوامل، وقد طرحت العديد من التفسيرات للعوامل وراء ارتكاب الجريمة وتنوعت بحسب الجهة التي تقوم بتحديد العوامل وبحسب طبيعة الدراسة، وستقتصر دراستنا في تحديد العوامل على ما ياتي:-

**١- العوامل الاجتماعية**

لقد اهتم علماء الاجتماع بدراسة الجريمة بوصفها ظاهرة من الظواهر الاجتماعية، فالجريمة ماهي الا افراز من افرازات المجتمع، والمدرسة الاجتماعية تنظر الى المجرم على انه ليس ظاهرة فردية منعزلة، وانما هو نتاج مجتمعه، فهو عضو في جماعة وجريمته فعل مخالف لقوانين هذه الجماعة، ولقد كُتب للمدرسة الاجتماعية ان تسود ويصبح لها الاثر الواضح لتفسير الجريمة اكثر من غيرها من المدارس الاخر كونها اكثر انتشاراً بين علماء الاجرام المعاصرين خاصة بين المدرستين الامريكية والروسية[٢] ، وهذا الانتشار جعلها اكثر قدرة على فرز جملة من العوامل الاجتماعية التي تؤثر بشكل او بأخر بارتكاب الجريمة منها:

أ- **المتغيرات الاجتماعية:** وتتضمن جملة من المتغيرات منها المهنة والحالة الزوجية، نوع السكن، التحصيل الدراسي، التركيب البيئي وغيرها، اذ ان بعض الجرائم تنتشر بين اصحاب مهنة معينة من دون غيرهم، فجرائم القتل بالسيارات بين سائقي السيارات، وجرائم تحرير صك بدون رصيد بين التجار، وقد يكون العزاب اكثر ميلا للجريمة على العكس من المتزوجين، وللساكنين في المناطق العشوائية اكثر ميلا لارتكاب الجريمة من الساكنين في بيوت مؤجرة الذين هم بدورهم يكونون اكثر ميلا لها من الساكنين في بيوت ملك،

---

(١) احمد الربايعة، اثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، الرياض، أكاديمية نايف العربية، ١٩٨٤، ص ١٥.

(٢) عبد الله ناصر السدحان، قضاء وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الاحداث، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، بدون طبعة، ١٩٩٤، ص ٥١-٥٢.

والمستويات التعليمية،المتدنية تساعد على السلوكيات المنحرفة لان التعليم يشكل ضابطاً من ضوابط السلوك، كما ان نسبة الجريمة في المناطق الحضرية هو اكبر منه في المناطق الريفية[١] .

ب- **التنشئة الاجتماعية والاسرة:** يعتقد علماء الاجتماع ان الاسرة من اقدم المؤسسات الاجتماعية واول خلية اساسية يتكون منها البناء الاجتماعي، وتتعرض الاسرة الى الانحلال في بعض المجتمعات واهم اشكال الانحلال الاسري الذي ترجع اسبابه الى تأثير القيم الجديدة على كيفيه ملء اوقات الفراغ والتسلية والقيم التربوية الحديثة والاجتماعية المؤثرة على الاسرة، وهناك ميول فردية وتوجهات موجودة عند الشخص والاتصال بالعالم الخارجي، والتعرف على كل ماهو جديد من قيم كالميول الفردية نحو السعادة والرغبة في الضمان الاجتماعي والاقتصادي، ومعرفة التمايز الاجتماعي واشكاله لظهور الانحلال الاسري عندما تدخل تعديلات في مواقف وادخال مواقف غير موجودة سابقاً[٢] ،فضلا عن ذلك فأن للمدرسة وطبيعة مناهج التعليم، وللصحبة المرافقة للشخص لاسيما السيئة منها، وكذلك البيئة التي يسكنها، وندرة مجالات الترفيه والترويح، وضعف التربية الدينية الصحيحة، تجتمع جميعها لتكون ضمن العامل المحيط بالأسرة والتي تشكل البيئة الخاصة بالتنشئة الاجتماعية للشخص.

ت-**البطالة:** هي ظاهرة اجتماعية اقتصادية معقدة وجدت مع وجود الانسان لاسيما في المجتمعات الحديثة، والعاطل عن العمل هو كل فرد قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الاجر السائد، تعد دراسة البطالة كأحد اسباب الجريمة التي بدأت تأخذ صداها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وحاول العديد من الباحثين ان يجدوا علاقة بين الجريمة والدورات الاقتصادية كالكساد والرخاء مثل(لاكساني وراسل) اللذان حاولا ربط الجريمة بالبطالة، ومن خلال دراستهما اكتشفا ازدياد الجريمة مع ارتفاع معدل البطالة[٣]. وغالبا ما تؤدي البطالة الى العزلة الاجتماعية للعاطل، ومن ثم تضعف عنده القوى الاجتماعية، وتتضاءل قدرته على تحقيق التضامن مع مجتمعه، وبالتالي ظهور حالة من الافتقار الى القواعد والقوانين عند العاطل والتي تفقده الالتزام بالمعايير والقيم الاجتماعية السائدة واحترامها فيرتكب الجريمة، فالبطالة تؤدي الى انحلال الروابط الاجتماعية التي تربطه مع الاخرين[٤].

ث- **الفقر:** هذا العامل له وقع سلبي في النفس الانسانية، مرتبط بواقع الحياة الصعبة الذي ينجم عن الضيق المادي، ومن ثمار الفقر ان يؤدي احيانا الى الجرائم التي تخل بأمن المجتمع، كذلك قد يؤدي الفقر بصاحبه واسرته الى السكن ضمن احياء مكتظة بالسكان، وفي هذه الاحياء يجد الفرد نفسه على ارتباط حتمي بكثير من

---

(١) حسين عليوي ناصر الزيادي، جغرافية الجريمة، دار الحصاد، دمشق، الطبعة الاولى، ٢٠١٥، ص ٨٢-٩١.

(٢) نوري سعدون عبد الله، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد الاول، ٢٠٠١، ص١٤٣.

(٣) احمد جاسم مطرود، سلوان فوزي عبد، البطالة وعلاقتها بارتفاع معدلات الجريمة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بابل، كلية التربية، المجلد الاول، العدد ١٠، ٢٠١٢، ص ٧٢.

(٤) عاطف عبد الفتاح عجوة، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، بدون طبعة، ١٩٨٥، ص ٤١.

الانماط الاجرامية، بينما تقل ارتباطاته بنماذج السلوك السوي[١]، ويرى الاقتصاديون ان العلاقة بين الفقر والجريمة علاقة مباشرة من خلال بحث الفرد الفقير عن تلبية حاجاته الاساسية بصفة غير قانونية ويكون سلوكه اجرامياً، فيما يرى الاجتماعيون انها ليست علاقة الية ودائمة وهي علاقة غير مباشرة، لان الفقر يؤثر على العائلة التي تؤثر بدورها على الفرد، في حين يذهب الباحثون في مجال علم النفس الى ان الشعور بالحرمان لا حالة الفقر الموضوعية ذاتها هو العامل المسبب في اختلال توازن الشخصية المؤدي الى السلوك الاجرامي[٢].

وقد برزت العديد من الدراسات في هذا المجال منها الدراسة التي قام بها الباحث الايطالي(فورنساري دي فيرس) عام ١٨٩٤ وشملت ايطاليا وانكلترا وايرلندا وجنوب ويلز تناول فيها العديد من الجرائم وانتهت الدراسة الى القول ان الفقر هو البيئة التي تتهيأ فيها كل الفرص لارتكاب الجريمة[٣] ، كذلك دراسة(سيرل برت) في انكلترا عام ١٩٣٣ وانتهت الدراسة الى ان غالبية العينة التي تمت عليها الدراسة من الاحداث الجانحين كانت تعيش اما في اسر شديدة الفقر او فقيرة[٤].

**٢ – العوامل النفسية.**

تعد العوامل النفسية واحد من اهم العوامل المؤثرة بارتكاب الجريمة، والتي تُرجع الجريمة فيها لأسباب نفسية من قبيل سوء التكيف والانحراف الجنسي والمشاكل الغريزية والتي تتأثر بشكل او بأخر بالبيئة المحيطة بالفرد، ترتكز هذه النظرية على اعتقاد اساس مفاده ان الجريمة هي نتاج اتجاهات شخصية[٥] .

تميل النظريات النفسية الى البحث عن اصول الانحراف داخل النفس الانسانية، وعدم التركيز على السياق الاجتماعي، وبذلك فأنها تعطي وزناً اكبر لخصائص الشخصية، وقد اجريت اوائل الدراسات في السجون اذ كانت تلك الافكار الشائعة آنذاك بالتحليل النفسي هي الغالبة في كون ضعف القدرة العقلية او الانحطاط الاخلاقي سببا للإجرام، ويُعتقد ان الحالات العقلية موروثة اساساً وانها قد تجنح بالشخص الى الجريمة او تعرقل على الاقل عملية التنشئة الاجتماعية، وبذلك تعد العوامل النفسية ان وجود خلل في تكوين الفرد او شخصيته ولدت الجريمة وليس المجتمع، لكنها تذهب كون الجريمة حدثت نتيجة لعوامل خارج سيطرة الفرد لرسوخها في بنيته الجسمية والعقلية[٦].

---

(١) انصاف جعفر خيون، الدوافع الاقتصادية والاجتماعية للجريمة الحضرية، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد ٤٣، ٢٠١٦، ٢٨٨.

(٢) عبدالقادر الزغل، الفقر والجريمة، المركز العربي للدراسات الامنية، الرياض، بدون طبعة، ١٩٨٦، ص ١٤–١٥

(٣) عبود السراج ، علم الاجرام وعلم العقاب، مطابع جامعة الكويت، الكويت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ، ص ٢٨٧.

(٤) محمد عارف، الجريمة في المجتمع، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨١، ص ٣٧٦.

(٥) هدى عبد الصاحب العلوان، محددات البيئة الامنة للمجمعات السكنية، مجلة الهندسة، مجلد١٧، العدد٣، ص ٦٣.

(٦) انتوني غدنز، علم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٥، ص ٢٨٢–٢٨٣.

**٣- العوامل الجغرافية**

لقد دأب الباحثون خلال دراستهم عن الجريمة محاولة البحث عن العلاقة بين الجريمة وعناصر البيئة الطبيعية، وشملت هذه العناصر البيئة والتضاريس والموقع والمناخ وحظي الاخير بالكم الاكبر من ادبيات علم الجريمة التي سارت في هذا الاتجاه(١).

ويرجع الفضل في اظهار هذا المفهوم للعالمين البلجيكي(كتيليه) والفرنسي(جيري) ومفاده وجود تخصص للأجرام بحسب الاقاليم، ومن ثم فان هناك ارتباطاً وثيقاً بين ظاهرة الاجرام من ناحية، وبين الموقع الجغرافي وفصول العام من ناحية اخرى، ومن ثم استخلصوا ما يسمى بـ(القانون الحراري) اذ توجد علاقة طردية بين جرائم الاشخاص وبين ارتفاع درجات الحرارة وطول النهار، والعكس صحيح، وللأمطار والرياح ودرجة الضغط الجوي والرطوبة ونوع التربة وغيرها من العوامل الطبيعية تأثير واضح في الجريمة كماً ونوعاً، وبهذا لفتت النظرية الجغرافية انظار الباحثين، فقد اشار مونتسكيو الى علاقة الجريمة بالبيئة الجغرافية خلال بحوثه في علم الاجتماع القانوني، واجرى ديكستر دراسات في جغرافية الجريمة على مدينتي نيويورك ودنفر تُظهر ارتباط الجرائم بالجو الحار والضغط الجوي العالي(٢).وقد اشار العلماء والباحثون وعلى رأسهم ابن خلدون الى ان المناخ ولاسيما درجات الحرارة وتقلبات الطقس تؤثر في اخلاق الناس، كما ان للمناخ تأثير غير مباشر من خلال تأثيره على المستوى الاقتصادي والغذاء والزراعة(٣).

هناك بعض الاحصاءات في الولايات المتحدة الامريكية التي تشير الى تباين معدل الجريمة بتباين درجات الحرارة والرطوبة، اذ ان نسبة جرائم القتل تزداد مع ارتفاع درجات الحرارة، بينما جرائم السرقة تحدث في ظروف جوية باردة نسبياً، مما يدل على ان العوامل المناخية تعمل كعامل مثير في وقوع الجريمة الى جانب العوامل الاخر(٤).

أن جرائم القتل تزداد في الاجواء الحارة لاسيما في اشهر الصيف لأن درجة الحرارة من شأنها أن تنبه نوعاً معيناً من النشاط لدى الإنسان باذ يكون عواطفه مندفعة أكثر مما يؤدي به إلى ارتكاب أعمال العنف، فضلا عن أن السكان يزداد احتكاكهم ببعضهم البعض في وقت الصيف أكثر منه في الأوقات الأخر لاسيما أن اغلبهم يقضون فترة أطول خارج البيوت مقارنة مع فصل الشتاء، والاحتكاك الزائد بين الناس وكثرة الاختلاط يؤدي إلى ارتكاب نوع معين من الجرائم لاسيما جرائم العنف(٥).

---

(١) محمد مدحت جابر، جغرافية الجريمة، الجمعية الجغرافية المصرية، بدون طبعة، ١٩٩٥، ص٥٣.

(٢) ناصر متعب محيا، العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة، رسالة ماجستير، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠٠٣، ص٥.

(٣) حسين عليوي ناصر الزيادي، مصدر سابق، ص ٧٤-٧٥.

(٤) ناصر متعب محيا، مصدر سابق، ص ٦٤-٦٥.

(٥) عبد الرحمن توفيق احمد، دروس في علم الاجرام، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦، ص ١١٩.

اما في المناطق الباردة يكون المرء اكثر قدرة على ضبط النفس وقلة الحدة في الانفعال، لذلك تقل جرائم القتل وتغلب جرائم المال على غيرها، لأن هذه الجرائم تقتضي في ارتكابها هدوء وتدبير يتعارض معها الانفعال[١].

اما علاقة الجرائم بالتضاريس فقد لوحظ ارتفاع نسبة الجرائم في البيئة الجبلية لأسباب تتعلق بصعوبة السيطرة على الارض وسهولة اختباء المجرمين وهروبهم، في حين تنخفض معدلات الجريمة في المناطق السهلية والساحلية، وترتفع معدلات الجريمة في البيئة الغابية وبيئة الاهوار والمستنقعات والاشجار الكثيفة للأسباب نفسها، وكان لومبروزو اول من نادى الى اهمية التضاريس في الجريمة[٢] .

يعتقد بعض الباحثين أن ارتفاع نسبة الرطوبة في الجو يصيب الأفراد بالخمول فتقل نسبة جرائم الاعتداء على الأشخاص عمداً ولكن تزيد نسبة جرائم القتل والإصابة خطأً، فقد أفادت بعض التقارير على أن حدوث الفيضانات في بعض المناطق وخاصة في مناطق شرق آسيا تؤدي الى ارتفاع نسبة جرائم السرقة بنسبة حوالي ٣٠٪ من إجمالي الجرائم، بسبب انشغال السكان وانتشار حالة من الفوضى، وبالتالي تتيح فرصة لمرتكبي جرائم السرقة في ممارسة سرقاتهم، في حين ترتفع جرائم السرقة أثناء حدوث الأعاصير في المناطق التي تضربها، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل كاليفورنيا ولوس أنجلوس، وعلى شواطئ المحيط الهادئ اذ ترتفع نسبة جرائم السرقة بسبب مغادرة السكان منازلهم أثناء حدوث الإعصار وبالتالي تكون فرصة لتنفيذ الجرائم ليلاً، كما ان تقلبات الطقس قد تؤثر في الوظائف العضوية كإفرازات الكبد والصفراء التي تؤثر بدورها في المزاج وفي السلوك مما تدفع الإنسان لارتكاب الجريمة، ويعتقد بعض الباحثين والعلماء أن الجو العاصف ينشط الغريزة الجنسية وقد يدفع إلى بعض الجرائم لإشباعها[٣] .

**رابعا- الحضرية والجريمة**

إن دراسة العلاقة بين التحضر والجريمة تتسم بأنها ذات عمق تاريخي على المستوى العالم ،فعلى سبيل المثال أشار(Mayhew) عام(١٨٦٢) في دراسته عن السلوك الانحرافي في انكلترا وويلز إلى أن معدلات الجريمة لا ترتبط بالبيئات الحضرية، اذ تزداد المعدلات في المناطق الريفية عن المناطق الحضرية[٤] ،كما يشير الجغرافي هاريس(Harries) إلى أن الدراسات المبكرة حول الجريمة تؤكد على الارتباط الطردي بين معدلات الجريمة وأحجام المدن[٥] ،وفي هذا الصدد حاول(Robin) عام(١٩٧٣) أن يشرح لماذا ترتفع معدلات الجريمة في المدن الكبرى مقارنة بالمدن الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية[٦]،كما توصلت دراسة أخرى عن

---

(١) رمسيس احمد بهنام، المجرم تكويناً وتقويماً، دار المعارف الوطنية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، بدون طبعة، ١٩٨٣، ص١٤٦.

(٢) حسين عليوي ناصر الزيادي، مصدر سابق، ص ٧٥-٧٦

(٣) رمسيس احمد بهنام، مصدر سابق، ص ١٥٧-١٥٩.

(٤) ديفيد هربرت، جغرافية الجريمة الحضرية، ترجمة ليلي زعزوع، الدار العربية للعلوم، بيروت٢٠٠١، ص ١٩.

(5) Harries k. d ، The Geography of Crime and Justice، MC Graw – Hill، New York، 1974، P 39

(6) Robin M، Haynes، Crime Rates and City Size in America، Area، Vole 5، 1973، P162 – 165.

الولايات المتحدة عام(١٩٩٩) إلى أن المدن الكبرى ترتفع فيها جرائم العنف بنسبة(٥٦٪) عن بقية المدن الأخرى ،وبحوالي(٣٠٠٪) عن المناطق الريفية، وكذلك اشارت الدراسة إلى ان معدلات الجريمة ترتفع في نيويورك ولوس انجلس بحوالي اربع أضعاف عن بقية المدن الكبرى الأمريكية، والجدير بالذكر أن الدراسة توصلت إلى وجود علاقة طردية بين معدلات الجريمة وأحجام المدن[١].

وخلصت دراسة عن كندا عام(٢٠٠٥) إلى أن معدلات الجريمة ترتفع في المدن الصغيرة عن المدن الكبرى اذ تزداد في المدن الصغيرة بحوالي(١٣٪) عن المدن الكبرى[٢] .

لقد اهتم الباحثون منذ امد طويل بالعلاقة بين عملية التحضر وتفاقم الاجرام، ويمكن ان نميز في هذا المجال بين اتجاهين اساسين: اولهما اتجاه ذي صبغة ميكروسيولوجية اي انه يتناول العلاقة في مستوى البنى المجتمعية الشاملة، وثانيهما اتجاه ايكولوجي يتناول المحيط المدني في مختلف ابعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

اما الدراسات الحديثة فقد ركزت على معدلات الجرائم في الاحياء داخل المدن على وفق المستوى الاقتصادي لها، وتمثلت بدراسة(كليفارد شو) عام(١٩٣٠) الذي خلص الى ان الاحياء تختلف في الجريمة بمدى بعدها او اقترابها من المراكز الصناعية في المدن، فكلما ابتعدت الاحياء عن هذه المراكز انخفضت الجريمة، مما يدلل على ان اعلى معدلات الجريمة تسجل في المناطق الحضرية ذات الطابع الصناعي[٣] .

ويربط بعض العلماء بين معدلات الجريمة ومختلف المناطق التي تتكون منها المدينة، اذ يرون ان ارتفاع هذه المعدلات في المناطق المختلفة ذات المستوى الاجتماعي، والاقتصادي المنخفض، وان هذه المناطق تعد كمناطق انتاج للجريمة، كما يرون ارتفاع معدل الجريمة في المناطق التي تقترب من تلك المناطق التي يكثر فيها الاجرام، وهذا لا يرجع الى المنطقة بحد ذاتها وانما الى خصائص تميزها مثل سوء الحالة الاقتصادية والصحية والاسكان وكثافة السكان وانتشار المرض[٤].

ومن الممكن تحديد جملة من العوامل المؤدية الى زيادة حدوث الجريمة في المناطق الحضرية، وقد اشار هاريس(Harries) في تحليله ل(١٣٤) مدينة كبيرة في امريكا اذ ربط الجريمة ببعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية منها الحجم الكبير للسكان، والتفكك الاجتماعي مثل الطلاق، معدل عالٍ في تغير السكان، بطالة عالية، ومن اهم هذه العوامل[٥] :

---

(1) Edward L. and Bruce Sacerdotal، Why Is There More Crime in Cities ،The Journal of Political Economy، 1999، P 225 – 258.

(2) Francisco J ،and Chenier C ،A Comparison of Large Urban، Small Urban and Rural Crime Statistics Canada، 2005، P3.

(٣) عدنان الدوري، اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي، الكتاب الاول، اصول الاجرام، مطابع جامعة الكويت، ١٩٧٣، ص ١٢٢-١٢٥.

(٤) عاطف عبد الفتاح عجوة، مصدر سابق، ص ١٢٠.

(٥) انصاف جعفر خيون، مصدر سابق، ص ٢٨٨-٢٩٠.

أ- ضعف عامل الضبط الرسمي: يؤثر في انتشار الجريمة من عدمها ويتمثل في تدابير الوقاية الرسمية مثل الاجهزة الامنية وسيطرتها على المدينة.

ب- التحضر السريع: الذي يحدث بسبب النمو السريع للسكان طبيعياً وظاهرة الهجرة المستمرة، والتحضر عاملا فعالا في حدوث الجريمة لان الساكنين في المناطق عالية الكثافة تكون علاقتهم منقطعة مع جيرانهم وبالتالي سهولة دخول المجرمين وصعوبة التعرف على هوياتهم.

ت- سهولة الوصول والحركة: من خلال طبيعة الحي السكني والبنايات والشوارع الموجودة فيها التي تختلف من حي سكني الى اخر.

ث- الكثافة والاكتظاظ السكني: ان بعض النظريات تؤكد على وجود علاقة مباشرة بين الاكتظاظ السكني والجريمة، اذ تطرق(Jonathan) الى اهمية المحيط الذي تتغير فيه انواع السلوك الطبيعية الى ان تكون شاذة بسبب الاكتظاظ العالي والتي تولد مظاهر مثل العنف الشخصي والجريمة.

ج- مناطق تركز الجريمة والمجرمين: ويطلق عليها ايضاً منطقة الجناح(Delinquency Area) ويكون لها اثر كبير في مجاورتها من الاحياء والمناطق السكنية في المدينة، وبعض الدراسات تشير الى ان هنالك توزيعاً مكانياً للجريمة يتصل بوجود اماكن الفقراء بالمدينة كونها اماكن مصدرة للجريمة للأحياء المجاورة وخاصة مع تلك التي تتمتع بمستوى اقتصادي واجتماعي مرفه مثل احياء السود الموجودة في لندن والتي تسمى(Neighbors of Negro) وهي تمثل مناطق خطرة وبؤرة للجريمة.

ان عملية التحضر تعد من العمليات المؤدية الى التغير الاجتماعي بشكل كبير ومؤثر في البنى الاجتماعية والسلوكيات والمعتقدات والقيم كافة، وذلك بفعل الحراك الاجتماعي والجغرافي للأفراد الذي يتطلب التأقلم مع نمط الحياة الحضرية وقيمها وثقافتها التي تؤثر في بنية الاسرة وفي طبيعة العلاقات بين افرادها، لذا افرز التحضر علاقات مكانية وارتباطاً مع مظاهر مختلفة، منها الجريمة، وان علاقة التحضر بالجريمة علاقة طردية، اذ كشفت العديد من الدراسات ان زيادة جرائم القتل في المدن الكبرى اكثر منها في المدن الصغرى في معظم دول العالم، كما يعتقد ان المناطق الريفية ذات معدلات مدنية في جرائم القتل مقارنة بالمناطق الحضرية[1].

إن التحضر على علاقة بسوء التنظيم الاجتماعي، ولهذه العلاقة تأثيرها الواضح على السلوك الاجتماعي للأفراد والجماعات، وقد كشف بعض العلماء عن وجود اختلاف بين نسبة الجرائم تبعاً لاختلاف السمات الحضرية لكل منطقة فضلاً عن إيضاحها للسمة المشتركة بين مجرمي المناطق الحضرية والتي تتسم بالحراك والعلاقات غير الشخصية، والاحتكاك بالجماعات المختلفة، وغياب الرابطة بالمجتمع المحلي، وزيادة ميل الأفراد لارتكاب الجرائم في إطار جماعة منظمة، الا أن الريف يتصف بالعلاقات الشخصية ووضوح أدوات الضبط الاجتماعي كونها معايير سائدة في الريف، والى حد ما في المناطق شبه الحضرية وذلك عكس ما هو حادث في المناطق الحضرية التي تتميز بالسمات السابقة، ومن ثم لا تتساوى المناطق الحضرية، والمناطق شبه الحضرية والمناطق

---

(١) حسين عليوي ناصر الزيادي، مصدر سابق، ص ٩٣.

الريفية ، وقد أثر إلى حد كبير على نوعية الجرائم المرتكبة في كل منطقة وتكرارها في الوقت نفسه ولا شك أن هنا التمايز الواضح في المجتمعات النامية بين المناطق الحضرية والريفية في درجته في المجتمعات المتقدمة نتيجة لانخفاض الفوارق بين الحياة الاجتماعية، والثقافية في المدن والريف[١].

(٢) السيد علي شتا، مصدر سابق، ١٦٨-١٦٩.

قائمة المصادر

**********


(١)احمد، عبد الرحمن توفيق، دروس في علم الاجرام، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦.

(٢) بهنام، رمسيس احمد، المجرم تكويناً وتقويماً، دار المعارف الوطنية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، بدون طبعة، ١٩٨٣.

(٣) جمعة، حازم، أثر تطبيق الشريعة الإسلامية على الحد في الجريمة، المجلة الحياتية القومية، المجلد التاسع، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧٩.

(٤) خليفة، احمد محمد، أصول علم الإجرام الاجتماعي، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والنشر الثانية، ١٩٥٥.

(٥) خيون، انصاف جعفر، الدوافع الاقتصادية والاجتماعية للجريمة الحضرية، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد ٤٣، ٢٠١٦.

(٦) الدوري، عدنان، اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي، الكتاب الاول، اصول الاجرام، مطابع جامعة الكويت، ١٩٧٣.

(٧) الربايعة، احمد، اثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، الرياض، أكاديمية نايف العربية، ١٩٨٤.

(٨) الزيادي، حسين عليوي ناصر، جغرافية الجريمة، دار الحصاد، دمشق، الطبعة الاولى، ٢٠١٥.

(٩) الساعاتي، سامية حسن، الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٣.

(١٠) السدحان، عبد الله ناصر، قضاء وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الاحداث، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، بدون طبعة، ١٩٩٤.

(١١) عبد الله، نوري سعدون، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد الاول، ٢٠٠١.

(١٢) عجوة، عاطف عبد الفتاح، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض ،بدون طبعة، ١٩٨٥.

(١٣) فرويد، سيمون، خمسة دروس في التحليل النفسي، ترجمة جورج طرابيش، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٩.

(١٤) الفهوجي، علي عبد القادر، علم الاجرام وعلم العقاب، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٥.

(١٥) كهايم، اميل دور، قواعد المنهج في علم الاجتماع، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦١.

(١٦) محيا، ناصر متعب، العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة، رسالة ماجستير، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠٠٣.

(١٧) المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، أبحاث الندوة العلمية الثانية، الخطة الأمنية الوقائية العربية الأولى، الفقر والجريمة، ١٩٨٦.

(١٨) مطرود، احمد جاسم، سلوان فوزي عبد، البطالة وعلاقتها بارتفاع معدلات الجريمة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بابل، كلية التربية، المجلد الاول، العدد ١٠، ٢٠١٢.

(١٩) هربرت، ديفيد، جغرافية الجريمة الحضرية، ترجمة ليلي زعزوع، الدار العربية للعلوم، بيروت٢٠٠١.

(20) Edward L. and Bruce Sacerdotal Why Is There More Crime in Cities،The Journal of Political Economy، 1999.

(21) Francisco J ،and Chenier C ،A Comparison of Large Urban، Small Urban and Rural Crime Statistics Canada، 2005.

(22) Harries k. d ، The Geography of Crime and Justice، MC Graw – Hill، New York، 1974.

(23) Robin M، Haynes، Crime Rates and City Size in America، Area، Vole 5، 1973.